

قرار :

مادة ١- في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، تعتبر البلدات المبنية بالكشوف المرافق لهذا القرار من البلدات المهنية التي يجوز منحها للعاملين بالقطاع العام :

مادة ٢- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدرت بإمارة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

كشف

بالبلدات المهنية التي يجوز تقريرها للعاملين بالقطاع العام

(١) بدل التفرغ للمهندسين المقرر منحه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧

(٢) راتب الحرمان المقرر للصيادلة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ والمعدلة فئاته بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠

(٣) بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦

(٤) بدل تفرغ لخريجات مدارس التمريض المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٦٢ لسنة ١٩٦٥

(٥) بدل حرمان من مزاولة المهنة المقرر للحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢

(٦) بدل حرمان من مزاولة المهنة لخريجات المعهد العالي للتمريض بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٦١ لسنة ١٩٦٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٦٩

بتفويض وزير الخزانة في إصدار القرارات اللازمة لإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأقطان ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان .

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض بالاختصاصات

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١- يفوض وزير الخزانة في إصدار القرارات اللازمة لإعادة تقدير إيجار الأراضي الواقعة في منطقة أعمال ذات منفعة عامة والمنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ؛

مادة ٢- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدرت بإمارة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٩

في شأن البلدات المهنية التي يجوز منحها للعاملين بالقطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار

نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ؛